

كو٧ ماري عيراق
داد كاي بالآبي ئينتيجادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٦٥/اتحادية/اعلام / ٢٠١٤

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٢/٦/٢٠١٤ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية القضاة السادة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين عباس أبو التمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

الطلب:

طلبت رئاسة الادعاء العام بكتابها المرقم - قانونية/١١١/٢٠١٤ المؤرخ في ٢/٦/٢٠١٤ النظر في طعن نيابة الادعاء العام في الكرامة بعدم دستورية الفقرة (ج) من البند (خامساً) من المادة (العاشرة) من قانون جوازات السفر رقم (٣٢) لسنة ١٩٩٩ ونصها ((لا يمنح جواز سفر جديد لمن صدر عليه حكم بالإدانة وفق الفقرة (أ) من هذا البند الا بعد مضي سنة واحدة تبدأ من تاريخ الحكم المذكور ، ولسكرتير رئيس الجمهورية في الحالات التي يقدرها الموافقة على منحه جواز سفر جديد قبل انتهاء المدة المذكورة)) وان الفقرة (أ) المشار اليها في الفقرة (ج) موضوع الطعن تنص على : ((يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة من تسبب بإهماله بفقد او تلف جواز سفره النافذ المفعول كلياً او جزئياً)) . واستند الطعن في عدم دستورية الفقرة (ج) من البند (خامساً) من المادة (العاشرة) من قانون جوازات السفر الى مخالفتها لأحكام المادة (٤٤/اولاً) من دستور جمهورية العراق الصادر عام ٢٠٠٥ التي تنص : ((للعراقي حرية التنقل والسفر والسكن داخل العراق وخارجه)) لأنها تمنع من اصدار جواز سفر جديد لمن تسبب في فقدان جواز سفره او بتلفه اهمالاً بعدما يدان وفقاً للفقرة (أ) من نفس البند ، والفقرة (ج) موضوع الطعن عقوبة تبعية تلي عقوبة الادانة وفقاً للفقرة (أ) .

وضع الطلب موضع التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا في جلستها المؤرخة ٢٢/٦/٢٠١٤ وقد توصلت الى القرار الاتي :

القرار:

حيث ان الحكم بالإدانة وفقاً لأحكام الفقرة (أ) من البند (خامساً) من المادة (العاشرة) من قانون جوازات السفر يستتبعه حكم بعقوبة تبعية نصت عليها الفقرة (ج) من نفس البند وهي الحرمان من حصول المدان على جواز سفر جديد لمدة سنة . وحيث ان هذا الحرمان يعني منع المواطن العراقي

كوٲ ماري عبراق
داد كاي بالآبي ئينتجابدي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٦٥/اتحادية/اعلام / ٢٠١٤

الذي تسبب اهمالاً وليس تعمداً في فقدان او تلف جواز سفره وأدين بحكم جراء ذلك . وحيث ان هذا المنع يتعارض مع حرية السفر التي كفلها الدستور في مادته (٤٤/اولاً) ولمدة قد يكون خلالها بحاجة الى سفر لأغراض العلاج او الدراسة او غيرها رغم أن فعله لا ينطوي على نية جرمية او قصد . لذا تجد المحكمة الاتحادية العليا ان عقوبة الحرمان من الحصول على جواز سفر جديد في الحالة المتقدم ذكرها يخالف ويتعارض مع احكام المادة (٤٤/اولاً) من الدستور ، وحيث ان لهذا النص الدستوري علوية في التطبيق ويعد كل نص قانوني يتعارض معه باطلاً استناداً الى احكام المادة (١٣) من الدستور .

وبناء عليه قررت المحكمة الاتحادية العليا الحكم بعدم دستورية الفقرة (ج) من البند (خامساً) من المادة (العاشرة) من قانون جوازات السفر رقم (٣٢) لسنة ١٩٩٩ و صدر القرار باتاً بالاتفاق في ٢٠١٤/٦/٢٢ .

الرئيس

مدحت المحمود

العضو

فاروق محمد السامي

العضو

جعفر ناصر حسين

العضو

أكرم طه محمد

العضو

أكرم احمد بابان

العضو

محمد صائب النقشبندي

العضو

عبود صالح التميمي

العضو

ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو

حسين أبو التمن